معايير التصنيف في النحو العربي

إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة

الريــاض

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، وخاتم الرسل الكرام، سيدنا محمد الهادي الأمين، عليه وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هداهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين أفضل صلاة وأتم تسليم، وبعد:

لقد تعدد معايير التصنيف للكلم العربي في الدرس النحوي، على مر العصور، وكان للنحويين وجهات نظر متباينة في تصنيف مفردات اللغة وجملها، فمنهم من اهتم بالشكل، ومنهم من نظر إلى المعنى ومنهم من اهتم بالوظيفة، أو بالموقع الإعرابي، ومنهم من جمع بين هذا وذاك فجمع بين أكثر من معيار في تصنيف مفردات اللغة وجملها، وخاصة عند تصنيف الأنواع الثلاثة للكلم العربي التي ذكرها سيبويه في قسمته الثلاثية له، وتابعه فيها جلُّ النحويين، فقال: "الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(١).

ومع أن التقسيمات والتفريعات التي ذكرها النحويون لكل قسم من أقسام الكلم العربي تتعدد وتختلف، باختلاف وجهة النظر التي يتبناها من قام بها، إلا أنها تنطلق جميعا من مصدر واحد، وهو تلك القسمة الثلاثية التي ذكرها سيبويه من قبل.

وعندما قمت بتتبع أقسام الكلم العربي التي ذكرها سيبويه عند النحويين من بعده، وجدت أن كل قسم منها يصنف عدة تصنيفات، وفي كل تصنيف يتبنى النحوي الذي قام به وجهة نظر معينة أو ما يمكن أن نصطلح عليه بكلمة «معيار»، كما أن بعض النحويين يصنف القسم الواحد بناء على عدة معايير، الأمر الذي دفعني للكتابة في هذا الموضوع لرصد هذه المعايير وبيان وجهة النظر من التصنيف وفقا لها.

(١) الكتاب: ج ١ / ١٢ ط – دار القلم، وانظر: شرح ابن عقيل ج ١ / ١٣.

ولم أقتصر على تتبع أقسام الكلم العربي الثلاثة، بل زدت عليها الجمل والتراكيب النحوية، وأبنت عن أهم المعايير التي تصنف وفقا لها.

وفي هذا البحث أحاول رصد أهم المعايير التي بنى عليها علماء النحو واللغة تصنيفهم للكلم العربي بأقسامه الثلاثة، بالإضافة إليها في حال تركبها مع بعضها في تركيب نحوي له علاقات إسنادية ودلالة تامة أو ما يعرف بالجملة، واستخلاص النتائج المتعلقة بهذا التصنيف وفق المعايير التي بنيت عليه، وما يترتب عليه من أحكام.

وقد جاء في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث، اشتمل كل مبحث على عدد من المطالب، وخاتمة اشتملت على أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وتبعت ذلك بقائمة تفصيلية بالمراجع والمصادر التي استقى منها البحث مادته العلمية.

التمهيد:

حاول اللغويون والنحويون منذ بداية الدرس اللغوي العربي استقراء مفردات اللغة وتصنيفها، ومن ثم محاولة صوغ القواعد التي تحكمها نحوا وصرفا ودلالة، على هيئة مجموعات متشابهة في البنية الصرفية، والدلالة المعجمية، والوظيفة النحوية، وفرضت عليهم المواد التي قاموا بجمعها واستقرائها، علاوة على ما تأثروا به من ثقافات وحضارات طبيعة فكرية خاصة، وفلسفة انعكست آثارها في تصنيفهم للكلم العربي، وصوغ قواعده، التي كانت مدارا للبحث والدرس منذ نشأة العلوم اللغوية وحتى وقتنا هذا.

ولم تمنعهم قسمة سيبويه الثلاثية ـ مع أنها كانت المصدر الأساس الذي انطلقوا منه جميعا ـ من استحداث تقسيمات وتفريعات جديدة، وفق معايير أخرى مختلفة اهتدوا إليها بكثرة البحث والاستقصاء، وجمعوا فيها بين المعنى والوظيفة، وبين الصيغة الصرفية والدلالة المعجمية، ونحو ذلك.

الأمر الذي يعكس طبيعة التفكير المنظم الذي كان عليه أسلافنا، واتباعهم أسس البحث العلمي، الذي يقوم على التفكير السليم - في أغلب الأحوال -، والبحث المستفيض، والمناقشة البناءة والتحليل الجيد، والتجديد والابتكار في الفكر وطريقة البحث، وعدم التسليم المطلق بالنتائج والدراسات السابقة قبل التأكد من صحة النتائج التي توصلت إليها.

وفي المباحث التالية أستعرض أهم المعايير التي صنف النحويون على أساسها الكلم العربي بأنواعه، في حالتي الإفراد والتركيب.

المبحث الأول: معايير تصنيف الحروف والأدوات

أولاً: تعـــريف الحـــرف والأداة:

قبل الخوض في تفاصيل معايير التصنيف التي صنفت الحروف والأدوات على أساس منها ينبغي أولا التعرف على مفهوم الحرف والأداة في اللغة والاصطلاح النحوي ووظيفة كل منهما لاعتماد تصنيف النحويين لهما على هذا المفهوم، ثم نعرض بعد ذلك المعايير التي صنفت الحروف والأدوات على أساسها.

الحرف في اللغة: مادة (حَرَفَ)، وقد جاءت هذه الكلمة في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ.. ﴾(١).

وهذه المادة يدور معناها حول حد الشيء وحافته، يقال: حَرْفُ الجَبَلِ، أي: حَافَتَهُ(٢)، ونزل القرآن على سبعة أحرف، أي: سبع لغات من لغات العرب، والحِرْفَةُ بكسر الحاء: المهنة أو الصناعة يرتزق بها.

وقد تحدث ابن جني(٣) عن معنى هذه الكلمة واشتقاقاتها فقال: "وأما الحرف

---

(١) سورة الحج، الآية: (١١).

(٢) انظر: اللسان مادة (حرف)، والقاموس المحيط ج ٣ / ١٣٠-١٣١ طبعة دار الجيل - بيروت، والصحاح، وتاج العروس، المعجم الوسيط والوجيز مادة (حرف).

(٣) هو: أبو الفتح عثمان بن جني رومي الأصل، كان أبوه مملوكا لسليمان بن فهد الأزدي، ولد بالموصل=

فالقول فيه وفيما كان من لفظه أن (ح ر ف) أينما وقعت في الكلام يراد بها: حَدُّ الشَّيْءِ وحِدَّتُه، من ذلك: حرف الشيء: إنما هو حَدُّهُ وناحيته، وطعام حريف: يراد به حدته، ورجل مُحَارَفُ: أي محدود عن الكسب والخير....، وقولهم انحرف فلان عني من هذا المعنى أيضا؛ كأنه جعل بيني وبينه حدا بالبعد والانعدال"(١).

وقال أيضا: " سميت حروف المعجم حروفا لأن الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرفه، وأطلق على القراءات حروفا؛ وذلك لأن الحرف حد ما بين القراءتين وجهته وناحيته"(٢).

كما علل لتسمية أهل العربية لأدوات المعاني حروفا نحو من وقد وفي وهل وبل ... إلخ، بأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر فصارت كالحروف والحدود له(٣).

الحرف في الاصطلاح النحوي:

تعدد استخدام هذه الكلمة في الاصطلاح النحوي واختلفت دلالتها حيث نجد النحويين قد استخدموا مصطلح الحرف للتعبير عن حروف المعجم، وعن حروف المعاني، وعن الكلمات المفردة اسما كانت أو فعلا، وعن القراءات القرآنية، ومن ثم فقد تعددت دلالة هذه الكلمة حسب الباب النحوي الذي استخدمت فيه.

وقد كشف لنا الزجاجي هذا التعدد في دلالة كلمة الحرف فذكر أن الحروف

= وأخذ العلم عن شيوخ عصره، وتتلمذ على أبي علي الفارسي مدة طويلة وتاثر به تاثرا شديدا، وكان ابن جني إماما في النحو واللغة والقراءات، له العديد من المؤلفات القيمة التي تشهد على نبوغه وعبقريته منها: الخصائص، واللمع، سر صناعة الإعراب، والمحتسب في القراءات الشاذة وعللها، وشرح تصريف المازني المسمى بالمنصف، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣٣٦-٣٤٠، بغية الوعاة ٢/١٣٢، تاريخ بغداد ١١/٣١١، شذرات الذهب ٣/١٦٦، معجم الأدباء ٣/٤٦١-٤٨١، وفيات الأعيان ٣/٢٤٦-٢٤٨.

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني: ج ١/٢٥-٢٦.

(٢) سر صناعة الإعراب: ج ١/٢٦.

(٣) انظر: المرجع السابق: ج ١/٢٦.

على ثلاثة أضرب وهي :-

-الضرب الأول : حروف المعجم التي هي مدار الألسن عربيها وعجميها، وحد حروف المعجم أنها : أصوات غير متوافقة ولا مقترنة، ولا دالة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف إلا أنها أصل تركيبها، وهي أبعاض الكلم نحو العين من جعفر، والضاد من ضرب، وما أشبه ذلك.

-الضرب الثاني : حرف الأسماء والأفعال.

-الضرب الثالث : حروف المعاني، وحَدُّها أن يقال : الحرف ما دل على معنى في غيره نحو : من، وإلى، وثم"(١).

والحرف هو القسم الثالث من أقسام الكلم العربي عند النحويين، قال سيبويه : " الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"(٢).

وهذا القسم الأخير - وأقصد به حروف المعاني - هو ما يعنينا في هذه الدراسة، وذلك لما لهذا القسم من أهمية كبيرة في الربط بين باقي الأقسام.

الأداة في اللغة :

الأداة في اللغة مادة (أَدِيَ)، وتعني : الآلة الصغيرة، والواسطة والوسيلة التي يؤدى بها الفعل، والجمع : الأدوات(٣).

الأداة في الاصطلاح النحوي :

الأداة عند النحويين والمنطقيين هي الحرف المقابل للاسم والفعل(٤).

ويعرف الدكتور تمام حسان الأداة بأنها : "مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص : (٥٤)، وانظر : الأشباه والنظائر للسيوطي، ج ٢ /١٦-١٧.

(٢) الكتاب : ج ١ /١٢ ط - دار القلم، وانظر : شرح ابن عقيل ج ١ /١٣.

(٣) انظر : اللسان مادة (أدي)، والقاموس المحيط ج ٤ / ٣٠٠، والوسيط مادة (أدي).

(٤) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي ج ١ / ١٠٠.

وتنقسم إلى قسمين:

١- الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعني كحروف الجر والنسخ والعطف.

٢- الأداة المحولة: وقد تكون هذه الأداة:

- ظرفية: إذ تستعمل في تعليق جمل الاستفهام والشرط.

- أو اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل كم، وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط أيضا.

- أو فعلية: كتحويل بعض الأفعال التامة في صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها.

- أو ضميرية: كنقل مَنْ، ومَا، وأيّ إلى معنى الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب .....إلخ"(١).

ولخَّصَ الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين سمات الأداة في النقاط التالية:

١- سمات شكلية: تتجلى في أن الأداة لا تعد كلمة لأنها:

* لا تحلل أو تقسم إلى مورفيمات.

* جامدة غير متصرفة.

٢- سمات معنوية ودلالية: تتجلى في:

* أن الأداة ليس لها معنى معجمي.

* أن للأداة معنى تركيبيًا يظهر بوقوعها في التركيب(٢).

وقسم الأدوات إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

١-الأدوات الصرفية: وهي الحروف بأنواعها.

٢- الأداة الاسمية: وهي أسماء الشرط والاستفهام.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، ص: (١٢٣)، وانظر أيضا: في خصائص الأدوات وسماتها من حيث المبنى والمعنى، ص: (١٢٥-١٣٢).

(٢) وظيفة الأداة كما تبدو في القرآن الكريم، للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين: ج ١/ ٢٩-٣٠.

٣- الأداة الفعلية: وهي كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

٤- الأداة الظرفية: وهي الظروف الملازمة للظرفية(١).

وهذا التقسيم الأخير لا يختلف كثيرا عما قدمه الدكتور تمام حسان من قبل.

ونظرا للخلط الذي وقع في استخدام مصطلح الحرف ودلالته على أكثر من معنى فقد عدل بعض النحويين عن استخدامه واستخدم بدلا منه مصطلح الأداة، وذلك بالنظر إلى الوظيفة النحوية التي تؤديها منهم الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها".

ويندرج تحت مصطلح الأداة عند المحدثين حروف المعاني، والأسماء المبهمة، والظروف المحولة، والنواسخ(٢).

وإطلاق مصطلح الأداة على حروف المعاني ليس بجديد بل استخدمه النحاة القدماء من قبل، ومنهم ابن قيم الجوزية حيث قال: "الروابط بين الجملتين هي الأدوات التي تجعل بينهما تلازما لم يفهم قبل دخولها"(٣).

ومصطلح الأداة أكثر اتساعا في دلالته من مصطلح الحرف؛ وذلك لأنه يشمل حروف المعاني وغيرها من الأسماء، والأفعال الناسخة، والظروف المحولة، والخوالف المنقولة التي تشترك معها في العمل والوظيفة النحوية.

وقد نالت الحروف والأدوات اهتمام النحويين وعنايتهم قديما وحديثا، فتناولوها بالبحث والدراسة في أبواب نحوية مختلفة ، وعقدوا لها أبوابًا خاصة، وقلَّمَا نجد كتابًا نحويًا إلاَّ وكان للحروف والأدوات نصيبٌ وافرٌ فيه من البحث والدراسة، ومن النحويين من أفرد لها مؤلفات خاصة أبان فيها عن أقسامها، وأنواعها، وعملها، وصفات كل منها، ودلالته، ووظيفته في الكلام الذي يرد فيه، من ذلك على سبيل

(١) انظر: المرجع السابق: ج ١ / ١٤٢.

(٢) انظر: دراسات في الأدوات النحوية، للدكتور مصطفى النحاس، ص: (٢٤).

(٣) بدائع الفوائد: ج ١ / ٤٣-٤٤.

المثال: "الأزهية في علم الحروف" للهروي[1]، "ومعاني الحروف" للرماني، "ورصف المباني" للمالقي[2]، "والجنى الداني" للمرادي[3]، "ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام الأنصاري.

ثانيا: وظيفة الحروف والأدوات في اللغة:

الحرف من حيث معناه يتشابه مع الأداة في أن كلا منهما ليس له معنى في نفسه وإنما يستفاد معناه من خلال ضمه إلى غيره ووضعه في تركيب نحوي، كما يشتركان معا في الوظيفة النحوية والعمل الإعرابي.

وحروف المعاني بجملتها إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار قال ابن جني: "إذا قلت: ما قام زيد؛ فقد أغنت (ما) عن أنفي، وهي جملة (فعل وفاعل)، وإذا قلت: قام القوم إلا زيدا؛ فقد نابت (إلا) عن أستثني، وهي فعل وفاعل، وإذا قلت: قام زيد وعمرو؛ فقد نابت (الواو) عن أعطف، وإذا قلت ليت لي مالا؛ فقد

(١) هو: علي بن محمد أبو الحسن الهروي، من أهل هراة قدم مصر واستوطنها وكان أول من أدخل نسخة من صحاح الجوهري إليها، كان عالما بالنحو واللغة، وإماما في الأدب، له تصانيف جليلة منها: كتاب الأزهية في علم الحروف، والذخائر في النحو، توفي سنة (٤١٥) هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣١١، بغية الوعاة (٣٥٥)، كشف الظنون (٧٣، ٨٢٢)، معجم الأدباء ١٤/٢٤٨-٢٤٩، معجم المؤلفين ٧/٢٣٦-٢٣٧، هدية العارفين ١/٦٨٦.

(٢) هو: أحمد بن عبد النور المالقي من علماء مالقة ببلاد الأندلس، أخذ العلم عن شيوخ عصره وتتلمذ على يديه خلق كثير منهم المرادي، وله العديد من المؤلفات القيمة منها رصف المباني في حروف المعاني، وشرح الجزولية، وشرح مقرب ابن هشام الفهري، وتوفي سنة (٧٠٢) هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/٣٣١-٣٣٢.

(٣) هو: بدر الدين الحسن ابن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي نسبة إلى قبيلة مراد، كان موطنه رهطة على ساحل المحيط الأطلنطي ببلاد المغرب، وعرف بابن أم قاسم، أخذ العلم عن المالقي، وأبي حيان الأندلسي والسراج الدمنهوري، وابن اللبان، وغيرهم في مصر من مؤلفاته: شرح التسهيل، وشرح الجزولية، شرح الشاطبية، وشرح الفصول الخمسون، والجنى الداني في حروف المعاني، وتوفي بمصر سنة (٧٤٩) هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/٢٠٨، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/١٦-٢٢، حسن المحاضرة ١/٢٣٠، الدرر الكامنة ٢/٣٢، ٥/٢٠٦، شذرات الذهب ٦/١٦٠، كشف الظنون (٥٣، ٤٠٦، ٦٠٧، ٦٤٨).

نابت (ليت) عن أتمنى، وإذا قلت: هل قام أخوك؛ فقد نابت (هل) عن أستفهم، وإذا قلت: ليس زيد بقائم،؛ فقد نابت (الباء) عن حقا والبتة، وغير ذي شك، وإذا قلت: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾(١)؛ فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقا، أو يقينا، وإذا قلت: أمسكت بالحبل ؛ فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشرا له، وملاصقة يدي له، وإذا قلت: أكلت من الطعام؛ فقد نابت (من) عن البعض، أي: أكلت بعض الطعام، وكذلك بقيه ما لم نسمه"(٢).

وذكر ابن القيم أن الحرف وضع للاختصار لذلك عدل عن الفعل إليه(٣).

وقال ابن يعيش: "حروف المعاني جُمَعٌ جيء بها نيابة عن الجمل، ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار، فحروف العطف جيء بها عوضا عن أعطف، وحروف الاستفهام جيء بها عوضا عن أستفهم، وحروف النفي إنما جاءت عوضا عن أنفي ، وحروف الاستثناء جاءت عوضا عن أستثني، أو لا أعني، وكذلك لام التعريف نابت عن أعرف، والتنوين ناب عن خف، وحروف الجر جاءت نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها؛ فالباء نابت عن ألصق، والكاف نابت عن أشبه، وكذلك سائر الحروف، ولذلك المعنى لا يحسن عندي حذف حروف المعاني، كحروف الجر ونحوها، لأن الغرض منها الاختصار، واختصار المختصر إجحاف"(٤).

ونقل السيوطي عن ابن فلاح(٥) في المغني: أن الحرف يدخل إما للربط، أو

---

(١) سورة المائدة من الآية: (١٣).

(٢) الخصائص لابن جني: ج ٢ / ١٨١ بتصرف.

(٣) بدائع الفوائد لابن القيم: ج ٣ / ٥٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ج ٨ / ٧ بتصرف.

(٥) هو: الشيخ تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح بن سليمان بن معمر اليمني المشهور بابن فلاح النحوي، له مصنفات عديدة منها الكافي، وهو جزء في غاية الحسن يدل على معرفته بأصول الفقه، وذكر أبو حيان أن له مؤلفا في النحو بعنوان المغني، وتوفي سنة (٦٨٠) هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢ / ٣٠٢.

للنقل، أو للتأكيد، أو للتنبيه، أو للزيادة.

ويندرج تحت الربط: حروف الجر، والعطف، والشرط، والتفسير، والجواب، والإنكار، والمصدر؛ لأن الربط: هو الداخل على الشيء لتعلقه بغيره.

ويندرج تحت النقل: حروف النفي، والاستفهام، والتخصيص، والتعريف، والتنفيس، والتأنيث.

ويندرج تحت التنبيه: حروف النداء، والاستفتاح، والردع، والتذكير، والخطاب(١).

وخلاصة القول أن الحروف والأدوات تتعدد دلالاتها واستخداماتها ووظائفها النحوية على نحو كبير، وهذه المعاني والوظائف لا تظهر إلا من خلال وضعها في جمل وتراكيب نحوية، لذلك عرفها النحويون بأنها ليس لها معنى في نفسها وإنما معناها مستمد من غيرها.

ثالثًا: معايير تصنيف الحروف والأدوات عند القدماء:

لقد اختلف النحويون في تقسيم الحروف والأدوات إلى مذاهب متعددة، وذلك تبعا لنظرة كل منهم للحرف أو الأداة، فبنى تقسيمه على معايير أو تصورات تختلف عن الآخر، فمنهم من نظر إلى البنية الصرفية، ومنهم من نظر إلى الدلالة المعجمية، ومنهم من نظر إلى الوظيفة النحوية، ومنهم من ساوى بين الحرف والأداة في الوظيفة النحوية، ومنهم من بنى تقسيمه وفقا لمعيار البساطة والتركيب، وقبل أن نختار تقسيما معينا أو نقترح تقسيما جديدا للحروف والأدوات نعرض أولا أهم التقسيمات التي ذكرها النحويون لها والأساس الذي اعتمدوا عليه في هذا التقسيم.

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ج ٢ / ٢١، وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ص: (١٢٥-١٣٢)، ووظيفة الأداة كما تبدو في القرآن الكريم للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين ج ١ / ٢٩-٣٠، ١٤٢.

فقد نقل السيوطي عن الزجاج[1] تقسيمه للحروف من حيث المعنى ثلاثة أضرب على النحو التالي:

* الضرب الأول: يدخل للائتلاف لو سقط، سقط أصل الكلام، وهذا الضرب على أربعة أوجه؛ وذلك بحسب الوظيفة النحوية:

* ربط اسم باسم.

* ربط فعل باسم.

* ربط فعل بفعل.

* ربط جملة بجملة.

* الضرب الثاني: يدخل لحدوث معنى لم يكن لو سقط تغير المعنى ولم يختل، وهو على ثلاثة أوجه:

* حرف يفيد تخصيص الاسم: كالرجل.

* حرف يفيد تخصيص الفعل: كسيضرب.

* حرف يفيد نقل الكلام: كحروف النفي.

* الضرب الثالث: زائد مؤكد لو سقط لم يتغير المعنى، وهو على وجهين:

* عامل نحو: كأنَّ زيدا قائم.

* غير عامل نحو: لزيد قائم[2].

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم ابن السري، لقب بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج، نشأ ببغداد، وتلقى العلم عن المبرد وغيره من علماء عصره، واتصل بالأمراء و الخلفاء وعلم أبناءهم وذاع صيته وبلغ مكانة عالية بين علماء عصره، وتتلمذ عليه عدد كبير منهم الزجاجي، وله العديد من المؤلفات منها: مختصر في النحو، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وشرح أبيات سيبويه، وكتاب فعلت وأفعلت، وتوفي ببغداد سنة (٣١١) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (١٢)، أخبار النحويين (١٠٨)، الأعلام ١ / ٣٣، إنباه الرواة ١ / ١٥٩-١٦٦، بغية الوعاة ١ / ٤١١-٤١٣، طبقات النحويين (١٢٠-١٢٢)، معجم الأدباء ١ / ١٣٠-١٥١، النجوم الزاهرة ٣ / ٣٠٨، نزهة الألباء (٣٠٨-٣١٢)، وفيات الأعيان ١ / ١١-١٢.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ج ٢ / ٢١.

وقسم أبو الحسين بن الربيع[1] الحروف باعتبار المعنى والوظيفة النحوية مجموعة أقسام حسب ما نقل عنه

أبو بكر بن السراج[2] والسيوطي، وهي على النحو التالي[3]:

١- حروف تدل على معنى في الاسم أو الفعل: مثل (ال) في الرجل، و(السين)، و(سوف) في سيفعل وسوف يفعل.

٢- حروف تدل على الربط: كحروف العطف والجر والشرط؛ فحروف العطف تربط بين اسمين أو فعلين، وحروف الجر تربط بين فعل واسم، وحروف الشرط تربط بين جملتين.

٣- حروف تغير اللفظ دون المعنى: مثل، إنَّ وأخواتها عند دخولها على الجملة[4].

٤- حروف تغير المعنى دون اللفظ: مثل: (هل)، وما أشبهها عند دخولها على الجملة.

٥- حروف تغير اللفظ والمعنى: مثل: (ما) الحجازية.

---

(١) هو: أبو الحسين عبد الله بن أحمد الأشبيلي من علماء الأندلس، تلقى العلم عن أبي علي الشلوبين وغيره من علماء عصره، هاجر إلى سبته وأقام بها بعد استيلاء الصليبيين على أشبيلية، من مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، شرح كتاب سيبويه، توفي سنة (٦٨٨) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (١٧٤)، الأعلام ٤/٢٤٤، بغية الوعاة ٢/١٢٥-١٢٦، طبقات ابن قاضي شهبة ٢/٢٢، معجم المؤلفين ٦/١٧.

(٢) هو: أبو بكر بن السراج، من علماء النحو المشهورين، وكان علما من أعلام بغداد، أخذ النحو عن شيوخ عصره وتتلمذ على يديه كثير من النحويين، له العديد من المصنفات القيمة منها كتاب الأصول في النحو، انظر ترجمته في مقدمة كتاب الأصول تحقيق عبد الحسين الفتلي، وانظر بغية الوعاة ١/٤١١-٤١٣، وطبقات الزبيدي (١٢٢-١٢٥).

(٣) انظر: الأصول لابن السراج ج ١/٤٢-٤٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ج ٢/١٨-١٩.

(٤) ما ذكره ابن الربيع في هذا الموضع ليس بصحيح ويحتاج على إعادة نظر لأن هذا القسم من الحروف يغير اللفظ والمعنى.

٦- حروف زائدة: مثل الباء في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾(١).

وقسم ابن بابشاذ(٢) الحروف أربعة أقسام باعتبار اللفظ والمعنى على النحو التالي:

١- حرف يغير المعنى دون اللفظ: مثل حروف الاستفهام نحو: (الهمزة، وهل، وأم).

٢- حرف يغير اللفظ دون المعنى: مثل: (إِنَّ، أَنَّ)، لأن معناهما التوكيد، والتوكيد لا يغير المعنى(٣).

٣- حرف يغير اللفظ والمعنى جميعا: مثل: (ليت، ولعل، وكأنَّ) تقول: زيد قائم، فإذا قلت: كأنَّ زيداً قائمٌ تغير اللفظ والمعنى كما ترى، وقد صار المعنى تشبيها، ومع ليت تمنيا، ومع لعل ترجيا، فقد تغير اللفظ والمعنى.

٤- حرف يغير اللفظ ولا يغير المعنى: من ذلك لام الابتداء نحو قولك: زيد قائم، ولزيد قائم(٤).

كما قسمها باعتبار العمل النحوي ثلاثة أقسام على النحو التالي(٥):

١- حروف عاملة.

٢- حروف غير عاملة.

٣- حروف تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى.

(١) سورة آل عمران، الآية: (١٥٩).

(٢) هو: أبو الحسن بن طاهر بن أحمد المصري، ولد ونشأ بمصر، وارتحل إلى العراق ثم عاد إلى مصر وتولى منصباً رفيعاً في ديوان الإنشاء في العصر الفاطمي، له العديد من المؤلفات القيمة منها شرح جمل الزجاجي، وشرح أصول ابن السراج، والتعليق المشهور بتعليق الغرفة الذي ألفه بغرفة جامع عمرو بن العاص، والمقدمة النحوية وشرحها، وتوفي بمصر سنة (٤٦٩) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (١٥١-١٥٢)، إنباه الرواة ٢/٩٥، بغية الوعاة (٢٧٢)، حسن المحاضرة ١/٢٢٨، شذرات الذهب ٣/٣٣٣-٣٣٤، كشف الظنون (١١٠)، معجم الأدباء ١٢/١٧-١٩، نزهة الألباء (٤٣٢-٤٣٣)، وفيات الأعيان ١/٢٠٥، ٢٣٥.

(٣) ما ذكره ابن بابشاذ في هذا الموضع يتطابق مع قول ابن الربيع السابق والقولان يحتاجان إلى إعادة نظر.

(٤) انظر: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ، ص: (٢١٣).

(٥) انظر: المرجع السابق ص: (٢١٣).

وقسم كل قسم من الأقسام الثلاثة السابقة عدة فروع على النحو التالي :-

* الحروف العاملة : منها ما يختص بالأسماء، ومنها ما يختص بالأفعال، وهي عنده على أربعة أوجه كما يلي :

١- حروف تنصب الأسماء ما لم يكن معها (ما)، وهي : (إنَّ) وأخواتها[١] .

٢- حروف تنصب المستقبل وهي : (أنْ) الخفيفة المصدرية، وكي، وحتى، والفاء، والواو، واللام، ولن، وإذن .

٣- حروف تجزم الفعل في المستقبل وهي : إنْ، ولم، لام الأمر[٢] .

٤- حروف تجر الاسم وهي : من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، واللام، والباء، ورُبَّ، والكاف، ومُذْ، ومُنْذُ، وحَتَّى، و واو القسم، وتاء القسم، وباء القسم، وحاشا، وخلا، وعدا في الاستثناء .

* أما الحروف غير العاملة : فتشتمل على ما يلي :-

حروف الابتداء، والعطف، والجواب، والتحضيض، والمضارعة، والإعراب، والاستفهام، والتأنيث، والتنفيس، والتأكيد، والتعريف، والتنكير، والنسب .

* وأما الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى فهي :-

حروف النداء، وما الحجازية، ولا النافية للجنس، وهذه المجموعة الأخيرة لا تعمل إلا بتحقق شروط معينة إذا فقدتها انتفى عملها[٣] .

وقسم ابن الدهان[٤] الحروف باعتبار العمل النحوي والمعنى الدلالي ستة أقسام

(١) نستثني من ذلك ليت، ولعل فقد ورد الاستعمال اللغوي بإعمالهما مع ما .

(٢) ذكر (لم) في هذا الموضع يتنافى مع حقيقة هذا الحرف فهو حرف نفي وقلب وجزم كما ذكر النحويون .

(٣) انظر : شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص : (١٥٩-٢٢٤) .

(٤) هو : أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الأنصاري البغدادي المعروف بابن الدهان، أخذ العلم عن مشايخ عصره، وعد في أعلام بغداد، وله العديد من المصنفات ذات القدر منها : شرح الإيضاح، وشرح التكملة لأبي علي الفارسي، والفصول الصغرى، والفصول الكبرى، وشرح اللمع، وكتاب الفصول، وكتاب الغرة المخفية، توفي بالموصل سنة (٥٦٩) هـ. انظر ترجمته في : إشارة التعيين=

على النحو التالي(١):

-القسم الأول: ما يعمل في اللفظ والمعنى، نحو: ليت زيدا قائم.

-القسم الثاني: ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى، نحو: ما جاءني من أحد.

-القسم الثالث: ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ، نحو: هل زيد قائم؟.

-القسم الرابع: ما يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحكم، نحو: لا أبا لزيد.

-القسم الخامس: ما لا يعمل في لفظ ولا معنى، وإنما يعمل في الحكم، نحو: علمت لزيد منطلق.

-القسم السادس: ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم، نحو: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾(٢).

ومن الملاحظ على هذه القسمة أنها يغلب عليها الجانب العقلي، وإن كانت تعتمد على تذوق المعنى الدلالي وملاحظة الأثر النحوي للحروف والأدوات.

وقسم ابن فلاح في المغني - كما ذكر السيوطي - الحروف قسمين أساسيين، وفرع كل قسم عدة أقسام كذلك، ويلاحظ على هذا التقسيم أنه يقوم على معيارين أساسيين: المعيار الأول: الوظيفة النحوية، والمعيار الثاني: البنية الصرفية على النحو التالي:

* المعيار الأول: (الوظيفة النحوية):

قسم الحروف وفقا لهذا المعيار خمسة أقسام على النحو التالي: -

١- حروف للربط: وتشتمل على حروف الجر، والعطف، والشرط، والتفسير، والجواب، والإنكار، والمصدر.

= (١٢٩-١٣٠)، الأعلام ٣/١٥٣، إنباه الرواة ٢/٤٧-٥١، بغية الوعاة ١/٥٨٧، شذرات الذهب ٤/٢٣٣، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٣٥٢-٣٥٤، معجم الأدباء ١١/٢١٩-٢٢٣، وفيات الأعيان ١/٢٦١-٢٦٣.

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ج ٢/٢٠.

(٢) سورة آل عمران، الآية: (١٥٩).

٢- حروف للنقل: وتشتمل على حروف النفي، والاستفهام، والتحضيض، والتعريف، والتنفيس، والتأنيث.

٣- حروف للتنبيه: وتشتمل على حروف النداء، والاستفتاح، والردع، والتذكير، والخطاب.

٤- حروف للتأكيد.

٥- حروف للزيادة(١).

* المعيار الثاني: (البنية الصرفية):

قسم الحروف كذلك وفقا لهذا المعيار خمسة أقسام على النحو التالي:-

١- حروف أحادية: وهي: الهمزة، والألف، والباء، والتاء، والسين، والفاء، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والتاء.

٢- حروف ثنائية: وهي: آ، أم، أَنْ، إِنْ، أو، أي، إِي، بل، عن، في، قد، كي، لا، لم، لن، ما، مذ، مع، من، هل، وا، وي، يا، لو، أل.

٣-حروف ثلاثية: وهي: أجل، إذن، إلى، أَلاَ، أَمَا، إِنَّ، أنَّ، أيا، بلى، نعم، ثُمَّ، جَيْرُ، رُبَّ، خلا، سوف، عدا، على، ليت، هيا.

٤-حروف رباعية: وهي: إِلاَّ، ألاَّ، إِمَّا، أمَّا، حاشا، حتَّى، كأنَّ، كلاَّ، لعلَّ، لَمَّا، لولا، لوما، هلاَّ.

٥-حروف خماسية: وهو حرف واحد فقط وهو: لكنَّ(٢).

أما ابن الخَبَّازِ(٣) فقد اعتمد على معيار العمل النحوي في تقسيمه للحروف

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ج ٢ / ٢١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: ج ٣ / ٥٥، والأشباه والنظائر للسيوطي: ج ٢ / ١٧-١٨.

(٣) هو: أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي منصور بن علي النحوي الضرير، نشأ بأربل، في شمال العراق، وتلقى العلم بالموصل، واشتهر قدره وعلا صيته، وخلف عدداً من المؤلفات القيمة منها: شرح ألفية بن معط، وكتاب النهاية في النحو، وتوفي بالموصل سنة (٦٣٧) هـ، وقيل سنة (٦٣٩) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٢٩)، الأعلام ١ / ١١٤، بغية الوعاة ١ / ٣٠٤، شذرات الذهب ٥ / ٢٠٢، طبقات ابن قاضي شهبة ١ / ١٩٤، معجم المؤلفين ١ / ٢٠٠، النجوم الزاهرة ٦ / ٣٤٢.

والأدوات، وقسمها أربعة أقسام على النحو التالي :-

١- قسم يرفع وينصب : ومن أمثلته : إن وأخواتها، ولا المشبهة بإن، وما، ولا المشبهتان بليس.

٢- قسم ينصب فقط : ومن أمثلته : حروف النداء، ونواصب الأفعال.

٣- قسم يجر فقط : ومن أمثلته : حروف الجر.

٤- قسم يجزم فقط : ومن أمثلته : حروف الجزم[١].

والملاحظ على هذه القسمة أنها قريبة الشبه بسابقتها.

أما الأندلسي[٢] فقد اعتمد على أربعة معايير في تقسيمه للحروف والأدوات حيث قسمها على النحو التالي :

* المعيار الأول : باعتبار البنية الصرفية :

قسمها وفقا لهذا المعيار خمسة أقسام، وهي : حروف أحادية، وحروف ثنائية، و حروف ثلاثية، و حروف رباعية، وحروف خماسية.

* المعيار الثاني : باعتبار العمل النحوي :

قسمها وفقا لهذا المعيار قسمين، وهما : حروف عاملة، وحروف غير عاملة.

* المعيار الثالث : باعتبار الاختصاص وعدمه :

قسمها وفقا لهذا المعيار قسمين، وهما : حروف مختصة، وحروف غير مختصة.

* المعيار الرابع : باعتبار البساطة والتركيب :

قسمها وفقا لهذا المعيار قسمين، وهما : حروف مفردة (أي : بسيطة)،

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي : ج ٢ / ٢١ .

(٢) هو : أبو القاسم محمد علم الدين اللورقي بن أحمد، ولد بمرسية وتردد إلى بلنسية، وتعلم النحو على يد شيوخها، ورحل في طلب العلم إلى مصر، ثم اتجه إلى دمشق وبغداد وحلب، واستوطن الشام وأقام بها، له مؤلفات عدة من أهمها : شرح مقدمة الجزولي، وشرح مفصل الزمخشري، وتوفي بدمشق سنة (٦٦١) هـ. انظر ترجمته في إنباه الرواة ٤ / ١٦٧-١٦٨، بغية الوعاة ٢ / ٢٥٠، معجم الأدباء ١٦ / ٢٣٤-٢٣٥ .

وحروف مركبة(١).

والملاحظ على هذا التقسيم تعدد معايير التصنيف المستخدمة فيه، كما أنه استخدم مصطلح الإفراد للدلالة على الحروف البسيطة في مقابل الحروف المركبة.

أما أبو حيَّان الأندلسي فقد استحدث معيارا جيدا للتقسيم، فقد قسمها باعتبار البساطة والتركيب قسمين:

١- حروف بسيطة: ولها عدة صور على النحو التالي:

(أ)- أحادية، وتشمل: "الواو، والفاء، والباء، والتاء، واللام، والكاف، والهمزة، والسين، و(مُ)، و(مِ)".

(ب)- وثنائية، وتشمل: "أم، أو، بل، لا، ما، إنْ، أنْ، لن، من، عن، في، مذ، لو، لم، أي، آ، يا، وا، قد، هل، ها، كي، مع، إي، أل".

(ج)- وثلاثية، وتشمل: "على، إلى، رُبَّ، عدا، خلا، منذ، إنَّ، أنَّ، ليت، سوف، أيٌّ، أيا، هيا، إذن، ألا، أجل، بجل، نعم، بلى، ثُمَّ".

(د)- ورباعية، وتشمل: "حتَّى، حاشا، إلاَّ، إمَّا، أمَّا، لعلَّ".

(هـ)- وخماسية، وهي حروف واحد عنده وهو: "لكنَّ".

٢- حروف مركبة: ولها عدة صور على النحو التالي:

كأنَّ، لولا، لوما، إلاَّ، هلاَّ، (إذما، لَمَّا) على مذهب سيبويه، وإنَّما، رُبَّما على مذهب ابن العريف(٢)(٣).

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي: ج ٢/١٩-٢٠.

(٢) هو: الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف، كان نحويا عالما بالعربية متقدما فيها، أخذ عن ابن القوطية، وكان يؤدب أولاد المنصور، وله كتاب يشتمل على مسائل من النحو يرد به على ابن النحاس، وتوفي سنة (٣٩٠) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (١٠٥-١٠٧)، والأعلام ٢/٢٨٧، وبغية الوعاة ١/٥٤٢، وبغية الملتمس للضبي (٣٥١-٣٥٢)، وتاريخ الأندلس ١/١٠٠، وجذوة المقتبس (١٨٢-١٨٣)، وكشف الظنون (٦٠٤)، ومعجم الأدباء ١٠/١٨٢-١٩١، ومعجم المؤلفين ٤/٦٧.

(٣) انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ج ٣/٢٥٥.

رابعًا: معايير تصنيف الحروف والأدوات عند المحدثين:

لم أقف على دراسة لأحد من المحدثين تعنى بتناول ودراسة المعايير التي صنفت على أساسها الحروف والأدوات اللهم إلا في القليل النادر ومع ذلك فقد تناولت هذه الدراسات بعض الحروف دون بعض كتلك التقسيمات التي قدمها كل من الدكتور تمام حسان والدكتور محمود عبد السلام شرف الدين للأدوات، وغير ذلك لم يقدم المحدثون شيئاً جديداً يعتد به في تصنيف الحروف والأدوات.

خامسًا: تصنيف مقترح للحروف والأدوات:

استناداً لما قدمه النحويون من التقسيمات والتفريعات للحروف والأدوات ـ والتي ذكرناها من قبل رغم كثرتها وطولها ـ والتي كان أوفاها وأتمها على الإطلاق ما ذكره ابن فلاح والأندلسي فقد ارتأيت أن يكون التصنيف المقترح هو نفسه ما ذكره هذان العالمان الجليلان مع بعض التعديلات البسيطة، ويمكنني الاجتهاد بعد ذلك والقول أن المعايير التي تصنف الحروف والأدوات على أساسها هي على النحو التالي:

* المعيار الأول: معيار الدلالة المعجمية:

وتقسم الحروف بناءً على هذا المعيار قسمين:

١- حروف المباني: وهي تلك الوحدات الصوتية الصغيرة التي تتكون منها مفردات اللغة، كالألف والباء والتاء، .....، إلى الياء، وهي ما أطلق عليه النحاة أبعاض الكلم، وسماها اللغويون أصواتاً أو حروف المعجم أو المورفيمات.

٢- حروف المعاني: ويراد بها مجموعة الحروف والأدوات التي ليس لها معنى في نفسها ولكن لها معنى في غيرها كحروف الجر، والعطف، والتوكيد، والشرط، والقسم، .....إلخ.

* المعيار الثاني: معيار البنية الصرفية:

وتقسم الحروف والأدوات وفقا لهذا المعيار خمسة أقسام، وهي:

١- حروف أحادية.

٢- حروف ثنائية.

٣- حروف ثلاثية.

٤- حروف رباعية.

٥- حروف خماسية.

* المعيار الثالث: معيار العمل النحوي:

وتقسم الحروف والأدوات وفقا لهذا المعيار ثلاثة أقسام:

١- حروف عاملة.

٢- حروف غير عاملة.

٣- حروف تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى.

* المعيار الرابع: معيار الوظيفة النحوية:

وتقسم الحروف وفقا لهذا المعيار خمسة أقسام وهي:

١- حروف تنصب وترفع مثل: إن وأخواتها.

٢- حروف ترفع وتنصب مثل: ما ولا المشبهتان بليس.

٣- حروف تنصب فقط مثل: نواصب الفعل المضارع.

٤- حروف تجزم فقط مثل: جوازم الفعل المضارع.

٥- حروف تجر فقط مثل: حروف جر الأسماء.

* المعيار الخامس: معيار الاختصاص وعدم الاختصاص:

وتقسم الحروف وفقا لهذا المعيار ثلاثة أقسام وهي:

١- حروف مختصة بالأفعال مثل: حروف الجزم:

٢- حروف مختصة بالأسماء مثل: حروف الجر.

٣- حروف غير مختصة لا بالأفعال ولا بالأسماء وإنما تستعمل معهما معا مثل: حروف العطف.

* المعيار السادس: معيار البساطة والتركيب:

وتقسم الحروف وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- حروف وأدوات بسيطة:

وهي كل ما كان منها غير مركب من وحدات صرفية مختلفة أي كان مكوناً من وحدة صرفية واحدة سواءً أكان أحادياً أم ثنائياً أم ثلاثياً أم رباعياً أم خماسياً.

٢- حروف وأدوات مركبة:

وهي كل ما كان منها مركبا من وحدتين صرفيتين أو أكثر، واعتبر المجموع وحدة صرفية واحدة كما في كأنَّ، وإذما، ولولا، ولوما....، وما أشبه ذلك.

المبحث الثاني: معايير تصنيف الأسماء

لم تكن الأسماء بأحسن حال من غيرها من أقسام الكلم العربية الأخرى (الحروف والأفعال) في اعتماد معايير ثابتة لتقسمها، حيث اختلف معايير تصنيفها تبعا لبنيته الصرفية أو موقعه النحوي، وتعددت تقسيماته من باب نحوي إلى آخر، ومن موقع إلى موقع، وقبل الخوض في ذكر التفاصيل المتعلقة بمعايير تصنيف الأسماء العربية، أود أولا بيان المقصود بمصطلح الاسم في اللغة والاصطلاح النحوي.

الاسم في اللغة: مادة (وسم) وهو العلامة أو السمة على الشيء[١].

وفي الاصطلاح النحوي: هو ما دل على المسمى، وينقسم إلى اسم ذات واسم معنى.

والاسم هو القسم الأول من أقسام الكلم العربي التي ذكرها سيبويه في قوله: "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٢].

(١) انظر: اللسان مادة (وسم)، و القاموس المحيط ج ٤ / ١٨٨، وانظر: المصباح المنير، والمعجم الوسيط، والوجيز، وتاج العروس مادة (وسم).

(٢) الكتاب ج ١ / ١٢ طبعة دار القلم، وانظر: المقتضب ج ١ / ١٤١.

أما بالنسبة لمعايير تصنيف الأسماء:

فكما ذكرت سابقاً أفاض النحويون في الحديث عن الأسماء وعلاماتها، وأقسامها من ناحية البنية الصرفية كالتصرف الإعرابي، والجمود والاشتقاق، والنوع، والعدد، والمعني الدلالي، والوظيفة النحوية، وغير ذلك من الأمور التي تتعلق بالأسماء، وفرقوا بينه وبين الفعل والحرف، وتفرقت المعايير التي صنف على أساسها في بطون المصادر النحوية على مر العصور، ولم يعن واحد من النحويين بجمع هذه المعايير في باب واحد سواء من القدماء أو المحدثين، على الرغم من أهمية هذا الجمع في دراسة أقسام الكلم العربي ومعرفة التغيرات التي تحدث بها في حال الإفراد أو التركيب.

كما تعددت المعايير التي استخدمها النحويون بشكل عام في تصنيف الأسماء على النحو الذي سبق ذكره في الحروف والأدوات، والتي يجمعها جميعا اختلاف النظرة للكلمة بحسب نوعها وبنيتها الصرفية ووظيفتها النحوية ودلالتها المعجمية، ومن ثم تعددت المعايير التي صنف الأسماء وفقًا لها، وعلى الرغم من اجتهاد القدماء في هذه التقسيمات والتفريعات، نجد المحدثين على النقيض من ذلك، فلم يقدموا جديدا واكتفوا بما ذكره القدماء، ولم تخرج تقسيمات المحدثين لهذا النوع من الكلم عما ذكر من قبل.

وبعد تتبع دراسة النحويين للأسماء وما ذكر بخصوصها من تصنيفات في بطون كتب النحو يمكن أن نذكر أن المعايير التي تصنف على أساسها الأسماء العربية هي على النحو التالي:

- المعيار الأول: باعتبار الدلالة:

يقسم الاسم وفقا لهذا المعيار عدة أقسام وهي:

١- اسم علم: وهو ما دل على مسمى بهذا الاسم.

٢- واسم صفة: وهو ما دل على موصوف بهذا الاسم(١).

٣- واسم ذات: وهو ما دل على ذات محسوسة أي: كان له جثة وهيئة؛ وهو ما دل على: إنسان، أو حيوان، أو نبات، أو جماد.

٤- واسم معنى: وهو ما دل على أحد المعاني المعنوية ولم يكن له هيئة محسوسة، نحو: الكرم، والصفاء، والشجاعة... ... إلخ، فمثل هذه المعاني لا تدرك بالحس وإنما تدرك بالعقل.

- المعيار الثاني: باعتبار الإعراب والبناء:

يقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- معرب: وهو ما تغير شكل آخره بتغير موقعه في الجملة وبتغير العوامل الداخلة عليه.

٢- ومبني: وهو ما يلزم حالة واحدة مهما تغير موقعه في الجملة أو تغيرت العوامل الداخلة عليه(٢).

- المعيار الثالث: باعتبار التصريف وعدمه:

يقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- اسم منصرف، أي: منون.

٢- واسم غير منصرف، أي: ممنوع من التنوين(٣).

- المعيار الرابع: باعتبار التعريف والتنكير:

يقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- اسم نكرة: وهو الاسم الدال على الشمول والعموم، ويحتاج إلى ما يعرف به حتى يتعين ويتخصص.

(١) انظر: الأشباه والنظائر ج ١ / ٨٢.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ج ١ / ٢٦.

(٣) انظر: المرجع السابق ج ٢ / ٢٤٩.

٢- واسم معرفة: وهو الاسم الدال على التعيين والتخصيص، ويكون معرفاً إمَّا بأل أو بالإضافة(١).

- المعيار الخامس: باعتبار النوع:

يقسم الاسم وفقا لهذا المعيار ثلاثة أقسام (٢):

١- اسم مذكر: وهو الاسم الدال على مذكر.

٢- اسم مؤنث: وهو الاسم الدال على مؤنث، وهذا القسم منه اللفظي والمعنوي.

٣- اسم محايد: وهو ما استعمل للمذكر والمؤنث.

- المعيار السادس: باعتبار الجمود والاشتقاق:

يقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- اسم جامد: وهو الاسم الذي لا يشتق منه أو لا يتصرف تصريفا كاملا.

٢- واسم مشتق: وهو الاسم الذي نأتي منه بصور مختلفة(٣).

- المعيار السابع: باعتبار العدد:

يقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- اسم مفرد: ما دل على عدد مفرد.

٢-واسم غير مفرد؛ ويشمل على صورتين:

(أ)- المثنى: وهو ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره.

(ب)- والمجموع: ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين بزيادة في آخرة أو بتغيير صورة مفرده، وله ثلاث صور:

(١)- جمع المذكر السالم

(٢)- جمع المؤنث السالم

(١) انظر: المرجع السابق ج ١/ ٧٦.

(٢) انظر: المرجع السابق ج ٢/ ٣٣٥.

(٣) الكتاب ج ١/ ١٦٤ وما بعدها.

(٣)- جمع التكسير.

- المعيار الثامن: باعتبار البساطة والتركيب:

يقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- اسم بسيط.

٢- واسم مركب.

والملاحظ على هذه المعايير أنها تعتمد على التصنيف الثنائي أو الثلاثي في تقسيم الأسماء، والذي من خلاله يتم استقصاء جميع الصور.

المبحث الثالث: معايير تصنيف الأفعال

حظى الفعل من بين أنواع الكلم العربي بالعديد من الدراسات باعتبار أنه العامل الأساس المؤثر في شكل الجملة والتركيب وارتباط المعنى والعلاقات الإسنادية به، بالإضافة لما يحمله من قيمة معنوية ودلالة على الحدث والزمان والفاعل في الوقت نفسه.

وقبل الخوض في تفاصيل المعار المعتمدة عند النحويين والتي صنفت الأفعال على أساسها ألقي مزيدا من الضوء حول المقصود بهذا المصطلح النحوي.

الفعل في اللغة: مادة (فَعَلَ) وتعني الحركة، والتحول من حال السكون إلى الحركة والتعدي(١).

وفي الاصطلاح النحوي: هو اللفظة الدالة على الحدث والزمان، وهو القسم الثاني من أقسام الكلم العربي التي ذكرها سيبويه وعرفه بقوله: "وأمَّا الفعل فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون لم ينقطع، وما هو كائن لم ينقطع"(٢).

(١) انظر: اللسان مادة: (فعل)، والقاموس المحيط ج ٤ / ٣٢.

(٢) الكتاب ج ١ / ١٢.

معايير تصنيف الأفعال:

ما قيل عن الأسماء فيما سبق يمكن أن يقال مثله هنا عن الأفعال، على الرغم من أن الفعل نال اهتمام النحويين وحظى بالجانب الأكبر من الدرس النحوي والصرفي، فدرست أنواعه، وعمله النحوي، وصيغه الصرفية، وغير ذلك.

ومن خلال المعلومات المتوفرة في المصادر النحوية القديمة والحديثة على حد سواء يمكن القول أن المعايير التي تصنف الأفعال تبعاً لها كثيرة ومتنوعة أوردها على النحو التالي:

- المعيار الأول: باعتبار البنية الصرفية:

تقسم الأفعال وفقاً لهذا المعيار قسمين:

١- أفعال صحيحة: والفعل الصحيح هو ما خلت حروفه الأصلية من حروف العلة، وهو على ثلاثة أقسام:

(أ)- سالم: وهو ما سلمت حروفه من الهمز والتضعيف، نحو: ذهب، شرب، ضرب.

(ب)- ومهموز: وهو ما كان أحد حروفه الأصلية الهمزة نحو: قرأ، أخذ، سأل.

(ج)- ومضعَّف: وهو ما كان أحد حروفه الأصلية مشددا نحو: رَحَّبَ، عظَّمَ، هَدَّ، مدَّ.

٢- وأفعال معتلة: والمعتل هو ما كان أحد حروفه الأصلية حرفاً من حروف العلة، وحروف العلة هي: الألف والواو والياء، وهو على أربعة أقسام:

(أ)- مثال: وهو ما كان أوله حرفا من حروف العلة نحو: وصل، وزن، وهب، وعد.

(ب)- أجوف: وهو ما كان وسطه حرفا من حروف العلة نحو: قال، صام، نام.

(ج)- ناقص: وهو ما كان آخره حرفا من حروف العلة نحو: رمى، قضى، سعى، روى، وقى.

(د)- لفيف: وهو ما كان فيه حرفان من حروف العلة، وله صورتان:

(١)- لفيف مفروق: وهو ما فصل بين حرفي العلة فيه بحرف صحيح مثل: وعى، وقى.

(٢)- لفيف مقرون: وهو ما كان فيه حرفا العلة متتاليين، مثل: روى، نوى، شوى.

- المعيار الثاني: باعتبار التجرد والزيادة:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- أفعال مجردة: والمجرد هو ما كانت جميع حرفه أصلية، وهو على قسمين:

(أ)- مجرد ثلاثي نحو: ذهب، وضرب.

(ب)- ومجرد رباعي نحو: دحرج، وسوس.

٢- وأفعال مزيدة: والمزيد هو ما كان به حرفاً أو أكثر من حروف الزيادة، وحروف الزيادة هي المجموعة في قولنا: (سألتمونيها)، وهو على ثلاثة أقسام:

(أ)- مزيد بحرف نحو: يضرب، جاهد، وقاتل، وذاكر.

(ب)- ومزيد بحرفين نحو: سيضرب، وانكسر، وانفتح.

(ج)- ومزيد بثلاثة أحرف نحو: استقام، واستخرج.

- المعيار الثالث: باعتبار عدد الحروف:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار أربعة أقسام:

١- أفعال ثلاثية.

٢- وأفعال رباعية.

٣- وأفعال خماسية.

٤- وأفعال سداسية.

وليس هناك فعل ثنائي.

- المعيار الرابع: باعتبار التصرف والجمود (التمام والنقص النحويين):

تقسم الأفعال وفقاً لهذا المعيار قسمين:

١- أفعال جامدة أو ناقصة التصرف: وهي التي لا يمكن الإتيان منها بأحد الصور كالماضي، أو المضارع، أو الأمر وذلك مثل: ليس، وعسى، وما برح، وما انفك، وما زال، وما فتئ، ويذر، ويدع ... ونحو ذلك.

٢- وأفعال مشتقة، أو تامة التصرف: وهي التي يمكننا الإتيان منها بالماضي، والمضارع، والأمر.

- المعيار الخامس: باعتبار الزمن الذي تدل عليه:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار ثلاثة أقسام:

١- أفعال ماضية.

٢- وأفعال مضارعة.

٣- وأفعال دالة على المستقبل وهي فعل الأمر، والمضارع إذا سبق بالسين وسوف.

- المعيار السادس: باعتبار البناء للفاعل:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- أفعال مبنية للمعلوم (الفاعل).

٢- وأفعال مبنية للمجهول (لغير الفاعل).

- المعيار السابع: باعتبار التعدي واللزوم:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- أفعال لازمة: وهي التي تكتفي بفاعلها ولا تحتاج إلى مفعول به ليتم معناها.

٢- وأفعال متعدية: وهي التي تحتاج إلى مفعول به أو أكثر ليتم معناها، ولها عدة صور:

(أ)- أفعال متعدية إلى مفعول واحد.

(ب)- أفعال متعدية إلى مفعولين (أصلهما المبتدأ والخبر) أو (ليس أصلهما المبتدأ والخبر).

(ج)- أفعال متعدية إلى ثلاثة مفاعيل.

– المعيار الثامن: باعتبار الإعراب والبناء:

وتقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار قسمين:

(أ)– أفعال معربة وهي الفعل المضارع.

(ب)–أفعال مبنية وهي الفعل الماضي والأمر والمضارع في بعض حالاته.

– المعيار التاسع: باعتبار البساطة والتركيب:

لم أجد أحداً من النحويين قسم الأفعال باعتبار هذا المعيار رغم كثرة التقسيمات والتفريعات التي ذكروها للأفعال، ولكن بإعادة النظر في شكل الفعل ودلالته واستنادا لأقوال النحويين يمكن أن نقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار إلى: فعل بسيط، وفعل مركب؛ سواء أكان التركيب من جهة اللفظ أم من جهة المعنى أو هما معاً.

المبحث الرابع: معايير تصنيف الجمل والتراكيب النحوية

قبل الخوض في ذكر المعايير التي صنفت على أساسها الجمل والتركيب النحوية والتزاما بالمنهج السابق الذي استخدمته في عرض معايير التصنيف في أقسام الكلم العربي الثلاثة أشير باختصار إلى مفهوم الجملة والتركيب والمقصود بهما.

تعريف الجملة:

اجتهد الباحثون منذ فترة بعيدة حتى وقتنا الحاضر على اختلاف منازعهم واتجاهاتهم في تحديد مفهوم الجملة، فقدموا لنا عدداً ضخماً من التعريفات فعرفها "ثراكس" بأنها: "نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة"(١)، وعرفها "يسبرسن" بأنها: "قول بشري تام ومستقل"(٢)، وعرفها "بلومفيد" بأنها: "شكل لغوي مستقل لا يدخل ـ عن طريق أي تركيب نحوي ـ في شكل لغوي أكبر منه"(٣).

(١) انظر: نظام الجملة في شعر المعلقات للدكتور أحمد محمود نحلة ص: (١٣).

(٢) المرجع السابق ص: (١٤).

(٣) المرجع السابق ص: (١٤).

وإذا بحثنا في التراث النحوي العربي نجد أن النحاة العرب قد تباينت آراؤهم، واختلفت اتجاهاتهم في تحديد مفهوم الجملة، والعلاقة بينها وبين الكلام، فمنهم من جعل الجملة والكلام مترادفين، ومنهم من جعل بينهما اختلافاً، ومنهم من اشترط تمام الفائدة في حد الجملة، ومنهم من اشترط تمام الإسناد فقط، ومنهم من اشترط تمام الفائدة والإسناد معاً، ويمكن تقسيم النحويين في هذا الموضوع إلى فريقين:

– الفريق الأول: يرى أن الجملة والكلام مترادفان، ومن أنصاره: سيبويه، وابن جني، وابن مالك، والزمخشري، والعكبري، وابن يعيش، والسيوطي(١).

قال سيبويه في تعريف الكلام: "إنه الجملة المستقلة بنفسها [المستغنية] عن غيرها.."(٢).

ويفهم من كلام سيبويه أنه يشترط التمام والاستقلال في حد الجملة، كما يفهم منه أنه لا يفرق بين الجملة والكلام.

وقال ابن جني في تعريف الكلام: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضُرِبَ سعيدٌ، وفي الدار أبوك، وصَهْ، ومَهْ، وأُفٌّ، وأَوْهٍ، فكل لفظ استعمل بنفسه وجنيت من ثمرة معناه فهو كلام"(٣).

(١) انظر: كتاب سيبويه ج ١/١٢٣، والخصائص لابن جني ج ١/١٧-١٩، واللمع لابن جني ص: (١١٠)، وشرح التسهيل لابن مالك ج ١/٤، والمفصل للزمخشري ص: (٦)، وشرح المفصل لابن يعيش ج ١/١٨، وهمع الهوامع للسيوطي ج ١/١٣.

وانظر: دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب ص: (١٢٥-١٢٦)، ونظام الجملة في شعر المعلقات للدكتور نحلة ص: (٢٠-٢١)، والمركب الاسمي الإسنادي للدكتور أبو السعود الشاذلي ص: (١٣-١٧).

(٢) كتاب سيبويه ج ١/١٢٣.

(٣) الخصائص ج ١/١٧ تحقيق محمد علي النجار.

وقال في تعريف الجملة: " أما الجملة فهي كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين:

١- جملة مركبة من مبتدأ وخبر.

٢- وجملة مركبة من فعل وفاعل.

ولابد لكل واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبرا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها"(١).

ويفهم من كلام ابن جني أنه يشترط تمام الفائدة والاستقلال في حد الكلام والجملة، وإن لم يشترط تمام الإسناد.

وقال العكبري: "الجملة هي الكلام الذي تحصل منه فائدة تامة، واشتقاقها من أَجْمَلَتُ الشيء إذا جمعته، وكُلٌّ محتمل للتفصيل جملة، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل بهذه الصفة"(٢).

وقال الزمخشري: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى جملة"(٣).

والملاحظ من النصوص السابقة أنه ليس هنالك فرق بين الجملة والكلام عند أصحابها.

- الفريق الثاني: يرى أن هناك فرقا بين الجملة والكلام، وأن العلاقة بينهما هي علاقة العموم والخصوص ومن أنصاره ابن هشام والرضى.

يقول ابن هشام: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد)،

(١) اللمع ص: (١١٠) تحقيق حسين شرف.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ج ١/١٣٨-١٣٩.

(٣) المفصل ص: (٦)، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ج ١/١٨.

والمبتدأ والخبر كـ (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِبَ اللِّصُّ) وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس"(١).

وكثرة التعريفات التي قدمها النحويون للجملة والكلام تبرز لنا مدى الصعوبة التي واجهتهم في تحديد مفهوم كل منهما، وهل الجملة تعني التركيب المفيد، أم هي التركيب الذي تضمن إسنادا، أم هي الاثنين معا؟.

فمن النحويين من ذهب إلى الرأي الأول، ومنهم من ذهب إلى الرأي الثاني، ومنهم من حاول الجمع بينهما، ومن ثم يمكن أن نميِّز بين ثلاثة اتجاهات في تحديد مفهوم الجملة في التراث النحوي على النحو التالي(٢):

– الاتجاه الأول: يرى أن الجملة هي عبارة عن التركيب اللغوي المفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليه.

– الاتجاه الثاني: يرى أن الجملة هي تركيب لغوي يتضمن إسنادا سواء أفاد فائدة تامة أم لم يفد.

– الاتجاه الثالث: يرى أن الجملة هي تركيب لغوي مفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها وبين طرفيه علاقة إسنادية، فيربط بين الاتجاهين السابقين، ويجعل الجملة رهنا بتحقق الأمرين معا، أي: الفائدة والإسناد. وربط مفهوم الجملة بالفائدة التامة والإسناد هو ما أرجحه في هذا الموضع.

تعريف التركيب:

يقابل الباحث في الدرس النحوي مجموعة كبيرة من التراكيب اللغوية التي اختلف النحويون فيها من حيث الاعتداد بجمليتها وعدمه، وبعض هذه التراكيب قد تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها دون أن تستوفي عناصر الإسناد التي اشترطها النحويون في حد الجملة، وبعضها قد لا يفيد فائدة تامة يحسن

(١) مغني اللبيب ج ٢ / ٤٣١.

(٢) انظر: المدخل لدراسة النحو العربي للدكتور على أبو المكارم ج ٢ / ٤٦.

السكوت عليها ولم يستوف عناصر الإسناد، فلا يتحقق فيها شرطي الإفادة والإسناد معا، وبعض آخر قد يستوفي عناصر الإسناد إلا أنه لا يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، ومن أمثلة هذه التراكيب ما يلي:

- تركيب الشرط دون جوابه، والجواب دون شرطه.
- تركيب القسم دون جوابه، والجواب دون قسمه.
- تركيب شبه الجملة.
- تركيب أسلوب النداء وما يلحق به من الندبة والاستغاثة.
- تركيب الموصول وصلته.
- تركيب أسلوب الاختصاص.
- تركيب أسلوب الاستثناء.
- تركيب أسلوبي المدح والذم.
- تركيب أسلوبي الإغراء والتحذير.

ففكرة التمام أو الإسناد قد لا تظهر بوضوح في بعض هذه التراكيب مما يبعدها عن تصنيف الجمل عند من اشترط حدي الإفادة والإسناد في حد الجملة، لذا يمكن أن تعد هذه التراكيب تراكيب نحوية إسنادية أو غير إسنادية ذات معان مختلفة تأتي في الكلام لغاية معينة كإفادة التوكيد، أو التفسير، أو التحديد الزماني والمكاني، أو تكون الغاية منها تزيين اللفظ وتحسين المعنى أو غير ذلك من أمور(١).

ومن خلال البحث في التراث النحوي وجدت أن بعض النحويين قد أطلق على مثل هذه التراكيب جملا مجازا باعتبار ما كان كجملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، منهم السيوطي حيث قال: " وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من

(١) انظر: المدخل لدراسة النحو العربي ج ٢ /٤٧، وما بعدها بتصرف، وانظر تفصيل هذه المسألة في بحثنا للماجستير بعنوان الاعتراض دراسة نحوية ص: (٥٩-٦٠) كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

الواقعة شرطا وجوابا أو صلة فإطلاق مجازي، لأن كل منهما كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان"(١).

وأيا كان الأمر فقد نالت الجمل والتراكيب النحوية بجميع أنواعها اهتمام النحويين والباحثين على مر العصور، فدرسوا أنواعها وشروط كل منها وحالاته الإعرابية.... وغير ذلك من الأمور، ومما يدل على عنايتهم بالجمل والتراكيب النحوية أنهم جعلوا مصطلح الجملة، أو الجمل عنواناً لبعض المؤلفات النحوية(٢)، بل إن من المحدثين من عقد دراسة خاصة لنمط معين من الجمل كالجملة الاسمية أو الفعلية أو الشرطية أو الوصفية وجعله عنوانا لمؤلفه(٣).

معايير تصنيف الجمل والتراكيب النحوية:

على الرغم من دراسة القدماء للجمل والتراكيب النحوية وحصرهم للعديد من أشكالها ووصف عناصرها وأنواعها إلا أن دراسة المحدثين للجمل والتراكيب تميز بأنها أكثر دقة وثراء ولعل السبب في ذلك محاولة تطبيق مناهج علوم اللغة الحديثة في دراسة التراكيب اللغوية، وجاءت بمصلحات جديدة لم تكن معروفة من قبل عند القدماء وإن عبروا عن بعضها بصور مختلفة، ومن خلال البحث في أنماط

(١) همع الهوامع ج ١/ ١٣، وانظر مغني اللبيب ج ٢/ ٤٣١.

(٢) انظر على سبيل المثال: كتاب الجمل المنسوب للخليل ابن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، والجمل في النحو للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، والجمل في النحو لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، والجمل لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ)، والجمل في النحو لابن هشام (ت ٥٧٠ هـ)، والجمل في الكلام للرازي (ت ٦٠٦هـ).

(٣) انظر على سبيل المثال: الجملة الفعلية للدكتور على أبو المكارم، والجملة الوصفية للدكتور شعبان صلاح، والجملة الشرطية عند النحاة العرب للدكتور: أبي أوس إبراهيم الشمسان، والجملة العربية والمعني للدكتور فاضل السامرائي، وجملة الفاعل بين الكم والكيف للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، والجملة العربية للدكتور محمد إبراهيم عبادة، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية، ونظام الجملة في شعر المعلقات للدكتور محمود أحمد نحلة، في بناء الجملة العربية، والعلامة الإعرابية في الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، وإعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور فخر الدين قباوة، والجملة الفعلية بسيطة وموسعة للدكتور زين كامل الخويسكي، والجملة المركبة للدكتور أحمد المتوكل.

الجمل والتراكيب النحوية في اللغة العربية وأشكالها المتعددة يمكن وضع بعض المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف الجمل العربية وتقسيمها إلى أقسام مختلفة لكل منها خصائصه وملامحه التي تميزه عن غيره من الأشكال، وهذه المعايير على النحو التالي:

- المعيار الأول: البساطة والتركيب:

تقسم الجمل وفقا لهذا المعيار قسمين جمل بسيطة، وجمل مركبة، وكل منهما يشتمل على قسمين.

١- الجمل البسيطة:

وهي التي تعتمد على مكوناتها الأساسية في إفادة المعنى، ولم تتعدد بها العلاقات الإسنادية، وأقصد بالمكونات الأساسية المسند والمسند إليه دون الحاجة إلى مكملات، ويمثلها في الجملة الاسمية المبتدأ والخبر وفي الجملة الفعلية الفعل والفاعل، وهي نوعان:

(أ)- جمل بسيطة مجردة (أساسية): وهي التي لا يضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر، فهي تعتمد على مكوناتها الأساسية في إفادة المعني دون الحاجة إلى مكمل من المكملات.

(ب)- جمل بسيطة موسعة: وهي التي يضاف إلى ركنيها الأساسيين عنصر لغوي أو أكثر يؤثر في مضمونها أو يوسع أحد عناصرها كإضافة النواسخ، والحروف العاملة، والمكملات المختلفة[١].

٢- الجمل المركبة:

وهي الجمل التي تشتمل على علاقتي إسناد أو أكثر، وتكون إحداهما أصلية والأخرى فرعية، وهي نوعان:

(١) انظر: نظام الجملة في شعر المعلقات للدكتور محمود أحمد نحلة ص: (٢٤-٢٦)، وفي بناء الجملة العربية للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف ص: (٤١-٤٢، ٦١).

(أ)- جمل مركبة تركيب إفراد: ويكون ذلك عن طريق ربط جملتين إحداهما بالأخرى أو تفريعها عنها. نحو محمد (ﷺ) رسول الله، جاء الضيف يركب جمله، فجملة محمد رسول الله جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، وهما طرفا الإسناد الأصلي، وجملة (ﷺ) جملة معترضة غرضها الدعاء وهي جملة فرعية، وجملة جاء الضيف جملة فعليه ذات طرفي إسناد أصلي وقد تفرع عنها جملة الحال (يركب جمله).

(ب)- جمل مركبة تركيب تعدد: ويكون عن طريق ربط أكثر من جملتين أو تفريعها أو هما معا، أي عن طريق (الربط والتفريع). وتصاغ الجمل المركبة من جملتين بسيطتين أو أكثر. نحو قوله تعالى: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾، إن تذاكر تنجح، حيث ارتبطت جملة الشرط بالجواب عن طريق الربط مع أن كلا منهما جملة بسيطة ذات طرفي إسناد أصلي، وتحولت بالربط من جملتين بسيطتين إلى جملة واحدة مركبة.

- المعيار الثاني: التمام والنقص النحوي:

يمكن تقسيم الجمل وفقًا لهذا المعيار قسمين:

١- جمل تامة: وهي التي يذكر فيها ركني الإسناد معا.

٢- جمل ناقصة: وهي التي يحذف فيها أحد ركني الإسناد أو يستتر بقرينة ما تدل عليه.

- المعيار الثالث: الاستقلال وعدم الاستقلال:

يمكن تقسيم الجمل وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- جمل أصلية (مستقلة):

وهي الجمل التي تستقل بنفسها وتستغني عن غيرها، كالجملة الفعلية المكونة من فعل وفاعل، والاسمية المكونة من مبتدأ وخبر غير الواقعة طرفاً ثانياً في إسناد أصلي.

٢- جمل فرعية (غير مستقلة) :

وهي التي لا تقوم بنفسها، بل تعتمد على غيرها : كجملة الشرط، وجملة القسم؛ إذ تحتاج كل منهما إلى جواب، ومنه أيضا الجملة الواقعة طرفا ثانيا في إسناد أصلي، كجملة الحال والنعت والخبر.

- المعيار الرابع : التركيب الداخلي للجملة :

تقسم الجمل وفقا لهذا المعيار - وبالنظر إلى العنصر اللغوي الذي تبدأ به دون اعتبار لما يتقدم عليه من حروف وأدوات (كحروف الجر، والقسم، والتوكيد، والنواسخ الحرفية والفعلية) - أربعة أقسام على النحو التالي :

١- جمل اسمية : وهي التي يكون صدرها اسما، نحو : هذا عبد الله، ومحمد قائم، وزيد أخوك .

٢- جمل فعلية : وهي التي يكون صدرها فعلا، نحو : قام زيد، ضرب اللص، وذهبت هند .

٣- جمل وصفية : وهي التي يكون صدرها وصفًا مشتقًّا عاملا، نحو : المنطلق زيد، والقائم محمد .

٤- جمل جملية : وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط نحو : زيد منطلق أخوه، وزيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم .

وأطلق ابن هشام على النوعين الأول والثاني الجملة الصغرى، وأطلق على النوع الرابع الجملة الكبرى(١)، وزاد نوعا خامسًا أسماه الجملة الظرفية؛ وهي الجملة التي تبدأ بظرف نحو : أعندك زيد؟ أفي الدار زيد؟(٢) .

ورد ابن يعيش على ابن هشام هذا النوع من الجمل (الجمل الظرفية) حيث زعم أن أصل الجملة الظرفية فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة إنما هو للخبر الذي

(١) انظر: مغني اللبيب ج ٢ / ٤٣٢-٤٣٣ .

(٢) المرجع السابق ج ٢ / ٤٣٣ .

هو استقر، وهو فعل وفاعل(١).

كما رد ابن هشام مذهب الزمخشري في جعل الجملة الشرطية قسما قائما بذاته، حيث ذكر أن الجملة الشرطية في الحقيقة جملتين فعليتين، وربطت بينهما أداة الشرط(٢).

- المعيار الخامس: الترتيب وإعادة الترتيب:

تقسم الجمل وفقا لهذا المعيار قسمين:

١-جمل ذات ترتيب معتاد: وهي التي يتقدم المسند فيها المسند إليه، كما هو الحال في الجمل الفعلية والوصفية نحو: قام محمد، والمنطلق زيد، أو يتقدم المسند إليه فيها على المسند كما في الجمل الاسمية، والجمل الجملية نحو: عبد الله منطلق، وزيد رجل، ومحمد قائم أبوه.

٢- جمل أُعِيدَ ترتيبها: وهي الجمل التي قدم فيها بعض العناصر الأساسية أو المكملة عن موقعه المعتاد أو أُخِّرَ وذلك نحو: لله الأمر، وقتل اللصَّ الشرطيٌّ، وفي الدار رجل، وراكبا جاء زيد... إلخ.

- المعيار السادس:الدلالة العامة للجملة:

تقسم الجمل وفقا لهذا المعيار إلى:

١- جمل خبرية: وهي التي تعبر عن حقيقة وتحتمل الصدق والكذب ولها صورتان:

(أ)- جمل خبرية مثبتة: وهي التي لم يتقدمها نفي نحو: الله موجود، ومحمد رسول، وشربت الماء.

(ب)- جمل خبرية منفية: وهي التي يتقدمها نفي نحو: قول الله تعالى:

(١) انظر: شرح المفصل ج ١/٨٨، مغني اللبيب ج ٢/٤٣٣.

(٢) مغني اللبيب ج ٢/٤٣٣-٤٣٤.

﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ... ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ... ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ... ﴾(٣).

٢- جمل إنشائية: وهي الجمل التي تدل على طلب أو انفعال، وهي قسمان:

(أ)- جمل طلبية: وهي التي تكون مصدرة بأمر، أو نهي، أو استفهام، أو عرض، أو تحضيض، أو يكون معناها كذلك.

(ب)- جمل انفعالية: وهي التي تكون مصدرة بتمنٍ، أو ترجٍ، أو قسم، أو تعجب، أو مدح، أو ذم، أو ندبة ، أو استغاثة، أو يكون معناها كذلك.

-المعيار السابع: نوع العلاقة بين الحَدَثِ والمُحْدِثِ:

تقسم الجمل وفقًا لهذا المعيار ثلاثة أقسام:

١- جمل ذات فعل مبني للمعلوم: وذلك نحو: سرق اللصُّ البيتَ، وشربتُ اللبنَ.

٢- جمل ذات فعل مبني للمجهول: وذلك نحو: سُرِقَ البيتُ، وشُرِبَ اللَّبَنُ.

٣- جمل ذات فعل مطاوع: وهذا الفعل يقوم مقام الفعل المبني للمجهول، وذلك نحو: انكسر الباب، انهار السد، انفتح الباب.

- المعيار الثامن: الأساس وما تحول عنه:

تقسم الجمل وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- جمل أساسية: ويشترط فيها أن تكون خبرية، وبسيطة، وتامة، ومثبتة، وفعلها مبني للمعلوم، وذات ترتيب معتاد، نحو: الحمد لله، والله موجود، وشرب الولد اللبن، وذهبت هند إلى المدرسة.

(١) سورة البقرة الآية: (٢).

(٢) سورة البقرة الآية: (١٧٧).

(٣) سورة البقرة الآية: (١٢٠).

٢- جمل محولة: ويشترط فيها أن تكون إنشائية، أو مركبة، أو ناقصة، أو منفية، أو فعلها مبني للمجهول، أو أعيد ترتيبها، نحو: إن جاء زيد جاء عمرو، لولا زيد لأكرمتك، ليتك تذاكر، ضُرِبَ اللصُّ، لم أذهب إلى العمل اليوم، زيدًا ضربه عمرو.

- المعيار التاسع: الموقع النحوي (المحل الإعرابي):

تقسم الجمل وفقا لهذا المعيار قسمين:

١- جمل لها محل إعرابي:

أي: يمكن أن ترد في المواقع النحوية التي تؤدى بالمفرد، ولها عدة صور وهي:

(أ) - الجمل الواقعة خبرا للمبتدأ.

(ب) - الجمل الواقعة حالا.

(ج) - الجمل الواقعة مفعولا.

(د) - الجمل الواقعة مضافا إليها.

(هـ) - الجمل الواقعة جوابا لشرط جازم، وهي مقترنة بالفاء أو إذا.

(و) - الجمل التابعة لمفرد (كالجملة المنعوت بها، أو المعطوفة بالحرف، أو المبدلة).

(ز) - الجمل التابعة لجمل لها محل إعرابي.

وزاد ابن هشام الجمل المستثناة والجمل المسند إليها[١].

٢- جمل ليس لها محل إعرابي:

وهي الجمل التي لا يصلح استخدامها في المواقع النحوية التي تؤدى بالمفرد، ولها عدة صور وهي:

(أ) - الجمل الابتدائية أو الاستئنافية.

(١) انظر: مغني اللبيب ج ٢/ ٤٧٢-٤٩١.

(ب) – الجمل المعترضة .

(ج) – الجمل التفسيرية .

(د) – جملة الصلة .

(هـ)– جملة القسم .

(و) – جمل جواب الشرط غير الجازم أو الجازم غير المقترنة بالفاء أو إذا .

(ز) – الجمل التابعة لما ليس له محل إعرابي[1] .

الخاتمة :

يتبين من العرض السابق تعدد المعايير التي يصنف الكلم العربي وفقا لها، كما يتبين أن أسباب الاختلاف بين المعايير التي تم التصنيف على أساسها ترجع إلى اختلاف المنطلق الذي ينطلق منه كل معيار، ونظرة الباحث للكلمة العربية أو الجملة والحالة التي عليها ومع الأخذ في الاعتبار البنية الصرفية والوظيفة النحوية والموقع والعلاقات التركيبة، ومن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث ما يلي :

–التقسيم الثلاثي للكلم العربي جاء وفق استقراء صحيح لأغلب أنواع الكلم العربي، وكان المنطلق الذي انطلق منه النحويون في تصنيف كل قسم وتفريعه، ودراسة ما يتعلق به من أحكام بعد ذلك .

–لم تمنع قسمة سيبويه الثلاثية من استحداث تقسيمات جديدة، وإطلاق مسميات عليها مثل مصطلح الأداة، ومصطلح الخالفة، ومصطلح المحايد، وإن كانت جميعا تندرج تحت الأقسام الثلاثة التي ذكرها سيبويه في قسمته الثلاثية .

–لكل قسم من أقسام الكلم العربي معايير يصنف على أساسها، ويختص بها دون سواه، فللحروف معايير تختص بها، وللأسماء معايير، وللأفعال معايير،

(١) انظر: مغني اللبيب لابن هشام: ج ٢ / ٤٤٠–٤٧٢، والأصول لابن السراج: ج٢ / ٦٢، وهمع الهوامع للسيوطي: ج ١ / ٢٤٦–٢٤٧، والأشباه والنظائر: ج ٢ / ١٧، ٢١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة، ص: (١٨٠) .

وللجمل والتراكيب النحوية معايير خاصة بها، والتي تختلف التقسيمات باختلاف المعيار المتبع.

- يوجد بعض المعايير المشتركة التي تصنف أنواع الكلم جميعها أو بعضها وفقا لها، ومنها: معيار البينة الصرفية، ومعيار البساطة والتركيب، والتمام والنقص، والتصرف والجمود، والإعراب والبناء.

- يختلف التصنيف والتفريع للقسم الواحد باختلاف المعيار المعتبر في التصنيف.

- التصنيفات التي ذكرها النحويون لأقسام الكلم العربي كان القصد منها التعليم والتقعيد.

- اعتماد الدرس اللغوي عامة والنحوي خاصة في تقسيم الأبواب النحوية ودراستها، ودراسة المفردات والتراكيب على المعايير المعتمدة في التصنيف المفردات.

- حاجة المتعلم لمثل هذه المعايير لدراسة أقسام الكلم، وفهم القواعد التي تحكمها.

- براعة القدماء في التقسيم والتحليل والتفريع، مع حسن الاستفادة من العلوم العقلية وتطبيق بعض نتائجها في الدرس اللغوي وصياغة قواعده.

وفي خاتمة القول أرجو من الله العلي القدير أن يكون فيما قدمت صورة واضحة لأهم المعايير التي استخدمت في تصنيف أقسام الكلم العربي، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب المطبوعة:

- الإتقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب -القاهرة ١٩٧٤م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، للإمام أبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق الدكتور: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لليماني، تحقيق الدكتور: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، مراجعة الأستاذ: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، طبعة الدكن بالهند ١٣٥٩هـ.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السرَّاج، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، العراق ١٩٧٣م.
- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور: أحمد عبدالمنعم الرصد، مكتبة دار السلام الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- إعراب النص: دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، للدكتور: حسني عبد الجليل يوسف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي، القاهرة، مصر ١٩٥٤- ١٩٥٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مصر ١٩٥٠- ١٩٧٣م.
- الأنساب، للسمعاني، نشرة مرجليوس المصورة، ليدن ١٩١٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، طبعة دار النفائس بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- البداية والنهاية في التاريخ، للإمام أبي الفداء ابن كثير القرشي، القاهرة ١٣٥٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، للضبي، مدريد ١٨٨٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزآبادي، تحقيق الأستاذ: محمد المصري، دمشق، سوريا ١٩٧٢م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الأستاذ: طه عبدالحميد طه، مراجعة الأستاذ: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور: عبد الحليم النجار وآخرين، القاهرة، مصر ١٩٥٩- ١٩٧٦م.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، القاهرة، مصر ١٩٣١م.
- تتمة يتيمة الدهر، للثعالبي، طهران، إيران ١٣٥٣هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للإمام جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، طبعة وزارة الثقافة، القاهرة، مصر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- التطور النحوي للغة العربية، لبراجشتراسر، مطبعة السماح، القاهرة، مصر ١٩٢٩م.
- التعريفات ، للإمام علي بن محمد الجرجاني، مطبعة مصطفي الحلبي، القاهرة، مصر ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.
- تلخيص أخبار النحويين، الإمام ابن مكتوم، مخطوط رقم(٢٠٦٩) نحو تيمور، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- توجيه بعض التراكيب النحوية المشكلة الإعراب، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور: عبد الله الحسيني هلال، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- التوطئة، للشيخ أبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، مصر.
- الجمل، للزجاجي، تحقيق الأستاذ: توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ- ١٩٩٢م.

- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، للدكتور: أبي أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للإمام الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، والدكتور: محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، المطبعة الصليبية ١٣٨٧هـ- ١٩٧٣م.
- حاشية الجرجاني على الكشاف، للإمام علي بن محمد بن علي الجرجاني، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- الحجة للقراء السبعة، للإمام أبي علي الفارسي، تحقيق الأستاذ: بدر الدين قهوجي، والأستاذ: بشير جوجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- حجة القراءات، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق الدكتور: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الحدود، للإمام الفاكهي، طبعة باريس، فرنسا ١٨٤٩م.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مصر ١٩٦٨م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، للإمام ابن السيد البطليوسي، تحقيق الأستاذ: سعيد عبد الكريم، دار الطليعة، بيروت، لبنان ١٩٨٠م.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٧٦هـ.
- دراسات في الأدوات النحوية، للدكتور: مصطفى النحاس، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للإمام ابن حجر العسقلاني، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر.
- الدرر اللوامع، للعلامة الشنقيطي، طبعة كردستان، الجمالية ١٣٢٨هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- السبعة، للإمام ابن مجاهد، تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الأساتذة: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.
- شرح ألفية ابن مالك، للإمام بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.
- شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، للشيخ الأشموني، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر ١٣٦٦هـ.

- شرح التسهيل، للإمام ابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة ١٣٢٥هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق الأساتذة: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة - مصر.
- شرح شذور الذهب، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، طبعة أولنغشدر ١٣١٠هـ.
- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، تحقيق الأستاذ: محمد منير، المطبعة المنيرية، القاهرة، مصر ١٩٢٨م.
- شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ، تحقيق الدكتور: محمد أبو الفتوح شريف، طبعة الجهاز المركزي للكتب الجامعية، القاهرة ، مصر ١٩٧٨م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للإمام ابن العماد الحنبلي، القاهرة، مصر ١٩٤٥م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب، لابن فارس، المطبعة السلفية بالقاهرة، مصر ١٩١٠م.

- صحيح البخاري، للإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مراجعة وضبط وفهرسة الشيخ: محمد علي القطب، وهشام البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الضرورة الشعرية في آراء النحاة، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم، القاهرة، مصر.
- طبقات الشافعية الكبرى، للإمام السبكي، القاهرة، مصر ١٣٢٤هـ.
- طبقات القراء، للإمام ابن الجزري، تحقيق: برجشتراسر، وبرتسل، مصر، القاهرة ١٩٣٢- ١٩٣٥م.
- طبقات المفسرين، للإمام جلال الدين السيوطي، ليدن ١٨٣٩م.
- طبقات النحاة واللغويين، للإمام ابن قاضي شهبة الأسدي، مخطوط رقم ٢١٤٦ تاريخ تيمور، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- فصول في فقه الغربية، للدكتور: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، مصر ١٩٧٣م.
- الفلسفة اللغوية، للأستاذ: جورجي زيدان، تعليق الأستاذ: مراد كامل، مطبعة الهلال، القاهرة، مصر ١٩٦٩م.
- الفهرست، للإمام ابن النديم، طبعة ليبسك ١٨٧١م.
- فوات الوفيات، للشيخ ابن شاكر الكتبي، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مصر ١٩٥١م.
- في بناء الجملة العربية، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، القاهرة، مصر ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- في خصائص الأدوات وسماتها من حيث المبنى والمعنى، للدكتور: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- الكتاب، لإمام النحاة سيبويه، تحقيق الأستاذ الدكتور: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة ، بيروت، لبنان.
- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، للعلامة التهانوي، طبعة كلكتا - الهند ١٨٦٢م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة حاجي خليفة، استانبول، تركيا ١٩٤١-١٩٤٣م.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق الأستاذ: عدنان درويش، والأستاذ: محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.
- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإمام جمال الدين الإسنوي، تحقيق الدكتور: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ١٩٨٠م.
- اللمع، للإمام أبي الفتح عثمان ابن حني، تحقيق الدكتور: حسين شرف، القاهرة، بدون تاريخ .
- المدخل لدراسة النحو العربي، للدكتور: علي أبو المكارم، المكتبة النحوية، الدراسات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- مراتب النحويين، للإمام أبي الطيب اللغوي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥م.
- المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه في القرآن الكريم، للدكتور: أبو السعود

الشاذلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.
- المزهر في علوم اللغة وآدابها، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الأساتذة: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ومحمد جاد المولى، المكتبة العصرية بيروت لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المسائل الحلبيات، للشيخ أبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: حسن عبد الحميد هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المصادر المؤولة وأسرارها التعبيرية في الأساليب الفصيحة، للدكتور: أحمد محمد زايد، دار المنار،القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- معاني الحروف، للرماني، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار العلم العربي، القاهرة، مصر.
- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق الأستاذ: فائز فارس، الكويت ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.
- معاني القرآن، للإمام أبو زكريا يحيى بن معاذ الفراء، تحقيق الدكتور: محمد علي النجار، والدكتور: يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، نشر الأستاذ: أحمد فريد رفاعي، القاهرة ١٩٣٦م.
- معجم تاج العروس، للزبيدي، تحقيق الأستاذ: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- معجم جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت – لبنان.
- معجم مختار الصحاح، للإمام أبو بكر الرازي، ترتيب الأستاذ: محمود خاطر، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- معجم الصحاح في اللغة والعلوم، للإمام الجوهري، إعداد الأستاذين: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية ، بيروت، لبنان ١٩٧٤م.
- معجم القاموس المحيط، للإمام الفيروزآبادي، ضبط وتوثيق الأستاذين: يوسف الشيخ، ومحمد البقاعي، دار الفكر بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- المعجم المفصل في النحو العربي، للدكتورة: عزيزة فوال بابيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- معجم المصباح المنير، للفيومي، القاهرة ١٩٠٦م.
- معجم مقاييس اللغة، للإمام ابن فارس، تحقيق الدكتور: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٦هـ.
- معجم لسان العرب، للإمام ابن منظور، إعداد الأستاذين: يوسف خياط، ونديم مرعشلي، بيروت – لبنان.
- المعجم الوجيز، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- المعجم الوسيط، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة مصر ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م.
- مغني اللبيب، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.
- المقتصد شرح الإيضاح، للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: كاظم مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

- المقتضب، للإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ: محمد عبدالخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، مصر ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- المقرب، للإمام ابن عصفور، تحقيق الدكتور: أحمد عبد الستار الجواري، والدكتور: عبد الله الجبوري، مكتبة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- نتائج الفكر، للإمام أبو القاسم السهيلي، تحقيق الأستاذين: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، للإمام ابن تغري بردي، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٠م وما بعدها.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للإمام ابن الأنباري، القاهرة، مصر.
- النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري، تحقيق الشيخ: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- نظام الجملة في شعر المعلقات ، للدكتور: محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، للإمام المقري.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، للعلامة إسماعيل باشا البغدادي، إستانبول، تركيا ١٩٥١-١٩٥٥م.
- همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تصحيح السيد: محمد بدر الدين النعساني، مطبعة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ- ١٩٠٧م.

- وفيات الأعيان، للإمام العلامة ابن خلكان، نشر الدكتور: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، لبنان، طبعة القاهرة ١٢٩٩هـ.
- يتيمة الدهر، للإمام الثعالبي، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، القاهرة ١٩٥٦م.

ثالثاً: الرسائل العلمية والدوريات:

١- حوليات كلية دار العلوم العدد التاسع، مقال بعنوان النحت (صوغ الكلمات المركبة) لجاروسلاف ستتكيفتش، ترجمة الدكتور: محمد حسن عبد العزيز ١٩٧٨- ١٩٧٩.
٢- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مقال بعنوان (المركب الاسمي) للدكتور: محمود عبد السلام شرف الدين، ج ٤٢ لسنة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
٣- مجلة دراسات عربية وإسلامية مقال بعنوان (الجملة المركبة في اللغة العربية) للدكتور: سعود غازي ضيف الله، العدد العشرون لسنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٤- مجلة كلية الآداب جامعة البصرة العدد العشرون مقال بعنوان (نحت الحروف العاملة وتركيبها) للدكتور: هادي عطية مطر ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢.
٥- الاعتراض دراسة نحوية، لإبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٦- تطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي في اللغة العربية، لمصطفى النحاس، ومحمد عبد المطلب زهران، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
٧- غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، تحقيق ودراسة: محمد غالب عبد الرحمن، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.
٨- دراسات لغوية إحصائية لأنماط الجمل البسيطة في القرآن الكريم، لمحمد رضا

كاظم الطويحي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٩- ظاهرة الفصل في الجملة العربية، لمأمون عبد الحليم وجيه، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٠- الوسائل اللغوية لإطالة بناء الجملة، لزكريا محمد حسن علي، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.